



وزير النفط والمعادن « أمير سالم العيدروس » لـ « الثورة »:

طمئن المواطنين بوفرة الغاز المنزلي والعيان لظلم وتالي طرد كبح الاحتكار

اكتشاف النفط في الصخور القاعدية يبشر بخارطة خصبه وطاقة تصديرية مستمرة

المصافي.. وغيرها من القضايا التي دار النقاش حولها على طاولة من الشفافية والصراحة مع وزير النفط والمعادن أمير سالم العيدروس الذي تحدث بتسؤال تجاه مستقبل البلد النفطى والغازي- من واقع خبرته الكبيرة كإقتصادي ملم بمؤشرات الاقتصاد المحلى والعالمى- مُطمئنا المواطنين بوفرة الغاز المنزلي، وموضحاً أن العام ٢٠١٠م هو عام الاكتفاء الذاتي بعد أن يتم تشغيل وحدة فصل الغاز المنزلي عن الغاز المسال في مارب.. وأكد أن القانون والاستراتيجية والهيكله هي أبرز محطات عمل الوزارة في المرحلة القريبة القادمة.. إلى التفاصيل:

حاوره/ محمد محمد ابراهيم

نسعى بحزم لانهاء ثالوث مشكلات النفط .. « غياب القانون والاستراتيجية والهيكله »

حاجة إلى التركيز على قطاع جديد وهو الغاز ؟ أو بحاجة إلى التركيز على تطوير الإنتاج والاستكشاف مثلاً في القطاعات البحرية أم هل علينا أن نهتم بالترويج لقطاع المعادن وليس لدينا بنية تحتية متكاملة؟ أم هذه الأمور ظلت بحاجة إلى رؤية واضحة لعدة سنوات إلى على المدى الطويل وعلى المدى القصير وظل العمل يسري بدون قانون موحد ينظم قطاعات النفط والمعادن.

الاستراتيجية
● **هل هذا يعني إن خطوات نفيسد الاستراتيجية التي نكرتمها لا زالت تتحر؟**

– لا ليس هذا فالعمل جار ومستمر.. ولكن نحن نسعى إلى إيجاد رؤية واضحة واستراتيجية أكثر دقة تعمل عليها قيادات الوزارة لسنوات ولما يحقق التنمية.. وفي هذا الاتجاه قمنا بوضع الشروط المرجعية لإيجاد رؤية حقيقية علمية وبالتعاون مع بيوت خبرة دولية والبنك الدولي وذلك للخروج برؤية واضحة ودأب أعداد تنمية حديثة لكيفية إستغلال هذا القطاع والقطاعات الأخرى سواء في النفط أو الغاز أو المعادن.

قانون النفط
● **الأيوجد قانون ينظم هذه المسائل ويحل للمشكلات القائمة أمام تنفيذ الاستراتيجيةيات المذكورة ؟**

– نعم حتى الآن لا يوجد قانون وغيابه يمثل إشكالية رئيسية ترتب عليها المشاكل المذكورة على الرغم من أن الدولة تعتمد في دخلها على النفط بنسبة (٧٥٪) ولهذا فإن الصعوبات لا زالت كثيرة أمام الترويج وتنشيط الاستثمار فكل اتفاقية نفطية استثمارية توقع تأخذ مساحة وفترة زمنية طويلة .. والسبب أن كل اتفاقية لا تصدر ولا تنفذ إلا بقانون مستقل بها وهذا أبرز أسباب تاخر تنفيذ الاتفاقيات إلى جانب ذلك من الصعب في ظل غياب القانون إعادة هيكله هذا القطاع الهام والاستراتيجي بالنسبة للدخل القومي للبلد ..

زيادة في الإنتاج
● **في الاموم الأخيرة نهدت المؤشرات والبيانات أن ثورة اليمن النفطية الية للنضوب.. فما هي تفسيراتكم لثل هذه المؤشرات على ضوء أعمال التنقيب الأخيرة في مختلف القطاعات ؟**

– أنا لست مع المتشائمين أو مع بعض التقارير الدولية التي ذهبت إلى أن اليمن في العام ٢٠١٢م سيحصل فيه انخفاض دراماتيكي في إنتاج النفط وأنا أختلف مع ذلك تماماً مع أنني لست فنياً ولا جيولوجياً ولكني أقول لك بثقة مطلقة من خلال وقوفي أمام المعلومات والدراسات التي تجربها هيئة استكشاف النفط والمعلومات التي تتزايد يوماً بعد يوم إن المستقبل النفطى في اليمن لا زال واعداً تماماً .. فما تم اكتشافه في اليمن هو محدود مما نطمح إليه وما هو موجود ، وإنما نتوقع أن الأيام القادمة ستشهد اكتشافات متتالية تحقق رفد التناقص الحاصل في بعض القطاعات وربما زيادة في كميات الإنتاج ..

لكن ما يلوح حالياً هو أن هناك انخفاضاً في الإنتاج فما هي سبباته ؟
– صحيح أن هناك انخفاضاً في الإنتاج لكن سببها الموضوعية كثيرة بما فيها أنه خلال السبعين السنوات الماضية لم تقدم شركات كبيرة حقيقية تقوم بعملية الاستكشافات بمعناها الحقيقي . وما حصل هو جزء من عملية تدوير الكراسي، شركة صغيرة تدخل عليها شركة ثانية ثم تبدل لشركة ثالثة ثم رابعة وبالتالي يظل القطاع غير مستكشف حقيقياً.

الأمم الأخر أن اليمن خلال الخمس السنوات الماضية لأول مرة تستكشف النفط في الصخور القاعدة وهذا تغيير في المفهوم الجيولوجي للخرائط النفطية .. وهذا يعني حكم البعض على أن اليمن رغم خايرتها الجيولوجية التميزة شحيحة الموارد النفطية .. لكن وجود النفط في صخور القاعدة مؤشر إيجابي وهو النفط الحقيقي للتناقص الحاصل من الإنتاج في الطبقات في قطاع (الألف) و (قشبن) وهما قطاع (١٨) و (١٤) ومقابل التناقص الذي حصل في هذين القطاعين لدينا الآن اكتشافات جديدة معظمها في قطاع (١٠) حضرموت ومن صخور القاعدة أو (S.T.O) و (S.Y.N) وهو ما سيغطي هذا الهبوط بل ويزيد هامشاً إضافياً وهذه خطتنا قريبة المدى..

أما خطتنا بعيدة المدى فقد فتحنا المجال أمام شركات كبيرة لاستكشاف في قطاعات جديدة ونحن بصدد إنزال مناقصة دولية بهذا الخصوص.

النفط في البحر
● **في الفترة الماضية كنا نسمع ونتابع أن هناك استكشافات في البحر الأحمر والبحر العربي إلى أين وصلت أعمال**

اتخاذ قرار قطع الطريق لمجرد قضايا يمكن معالجتها من خلال القضاء، وإلا وغيره هذه إشكالية نسعى الحكومة ب لاجتثاثها ومعالجتها .. ولو نظرنا إلى أ مثلاً وهذا هو الأساس فهو لا يقلل بأي م يعرف إلا أن يجد أسطوانة الغاز بالسعر الم وفي الوقت المناسب وهذا من حقه طبيعاً فإنتا هنا في الوزارة قد اتخذنا عدة إج قصيرة المدى وإجراءات طويلة المدى ، الإجراءات قصيرة المدى تتمثل في التعامل مع الكميات المحدودة حيث قمنا باستيراد كمية كبيرة من الخارج حتى نحقق التوازن .. كما حاولنا أن نحقق خزن كميات كبيرة من الانطوانات حتى نستطيع أن نغرق بها السوق في حال عادت الأزمة.. إلى ذلك اعتمادنا نظاماً رقائياً لا نقول إنه نجح، إذ لن يتم تقييمه إلا بعد العيد ومعرفة مدى قدرته على إنهاء الأزمة.. ولا أعني بالظروف التي نكرتها لك أنها سبب الأزمة فهناك أزمات تكون مصطنعة كأن يقوم بعض ضعاف النفوس بعملية الاحتكار قبل شهر رمضان .. وقد اتخذنا إجراءات وأحلنا بعض القضايا إلى النيابة منذ أن لاحت بوادر الأزمة المثلثة في الاحتكار والتي يستغل أصحابها ارتفاع الطلب على الغاز من قبل المواطنين خصوصاً في الشهر الكريم ورغم إحالة بعض القضايا إلى النيابة إلا أن هذا لا يكفي بحكم أن من ينتجون الاحتكار ويمارسون البيع في السوق السوداء يقومون بتوظيف أطفال وأشخاص غير خاضعين للقانون .. أو استخدام بيوت خاصة لتخزين وإخفاء كميات الغاز ويترك تجارية تتنافى مع الشريعة والقانون.

أزمة المشتقات النفطية
● **منك أزمات تتكرر في جانب المشتقات النفطية الأخرى كالجسور والديزل والبنزين.. ما هي مبرراتها ؟**

– بالنسبة للمشتقات النفطية فصحيح أنها شهدت أزمات حصلت بين الحين والآخر .. لكن يجب أن نكين واقعين، ففي العام الماضي كما تعلمون كانت الأزمة الحادة في سادة الديزل والبنزين لا ترتبط أسبابها بظروف محلية وإنما ظروف إقليمية تتعلق بظاهرة الاحتكار التي وصلت إلى البحر الأحمر .. فمعظم البواخر والناقلات وحتى شركات التامين رفضت الإبحار إلا في حالات محددة وبعد توفير ضمانات أمنية أضف إلى ذلك ضعف البنى التحتية من الخزانات الاستراتيجية كقاعدة صلبة لتأمين وخلق الاستقرار التوئني للمشتقات النفطية ..

معالجات
● **ما هي الخطوات التي اتخذتها الوزارة لمعالجة هذا الضعف وما ملامح الخطط القائمة المتعلقة بالنهوض بواقع الخزن الاستراتيجي؟ وهل لدى الوزارة خزانات في المحافظات؟**

– توجد لدينا خزانات استراتيجية في بعض المحافظات لكن هذه المحافظات شديدة الإمتلاك إلى جانب محدودية سعة الخزانات، إذ ليست استراتيجية وإنما تكنيكية تسيطر على السوق يومية إلى ثلاثة إلى اسبوع .. وبالنسبة لخطط الخزن الاستراتيجي فقد قدّمنا خطة للجلس الاقتصادي تتضمن محورين الأول هو الغاز وتجه في البداية نحو هذا الجانب لتأمين قاعدة خزن استراتيجية تلبى الطلب التزايد وتضيق العرض والاحتكار وتحد من الأزمات إن شاء الله .. ومن ثم نتجه نحو المشتقات النفطية وإيجاد قاعدة استراتيجية للتخزين وهو المحور الثاني وترتبط مشاريعه بموازنة الدولة .. وبالتالي خطة التخزين الاستراتيجي ستنفذ تدريجياً ولو توفرت لنا أموال كافية ممكن تنفيذها في زمن قياسي وهذا لا يعني أننا في منأى عن مواصلة الجهود ويحودد إمكانياتنا إذ تقوم الوزارة بإنشاء مجموعة خزانات في بعض المحافظات

معالجات
● **ما هي الخطوات التي اتخذتها الوزارة لمعالجة هذا الضعف وما ملامح الخطط القائمة المتعلقة بالنهوض بواقع الخزن الاستراتيجي؟ وهل لدى الوزارة خزانات في المحافظات؟**

– توجد لدينا خزانات استراتيجية في بعض المحافظات لكن هذه المحافظات شديدة الإمتلاك إلى جانب محدودية سعة الخزانات، إذ ليست استراتيجية وإنما تكنيكية تسيطر على السوق يومية إلى ثلاثة إلى اسبوع .. وبالنسبة لخطط الخزن الاستراتيجي فقد قدّمنا خطة للجلس الاقتصادي تتضمن محورين الأول هو الغاز وتجه في البداية نحو هذا الجانب لتأمين قاعدة خزن استراتيجية تلبى الطلب التزايد وتضيق العرض والاحتكار وتحد من الأزمات إن شاء الله .. ومن ثم نتجه نحو المشتقات النفطية وإيجاد قاعدة استراتيجية للتخزين وهو المحور الثاني وترتبط مشاريعه بموازنة الدولة .. وبالتالي خطة التخزين الاستراتيجي ستنفذ تدريجياً ولو توفرت لنا أموال كافية ممكن تنفيذها في زمن قياسي وهذا لا يعني أننا في منأى عن مواصلة الجهود ويحودد إمكانياتنا إذ تقوم الوزارة بإنشاء مجموعة خزانات في بعض المحافظات

اختلالات
● **منك تناولات إعلامية تشير إلى أن الأحداث الأخيرة والاختلالات المتمثلة في القطع هي من يثق وراء هذه الأزمة فهل بالإمكان توضيح خلفيات هذه التناولات؟**

– على هذا الصعيد هناك إشكالات أخرى مفاجئة وليست موضوعية ولا منطقية ولا عقلانية .. كان يحمل شخص على عاتقه



شبهتها السوق في الأونة الأخيرة والتي تتراجع بين الانفراج والعبوة .. ما هي جهود الوزارة الرامية لمعالجة مثل هذه الأزمات والحد من تكرارها .. خصوصاً في الشهر الكريم ؟

– حقيقة أزمة الغاز المنزلي تتكرر وتتصاعد من عام لآخر.. ولكن لأسباب كثيرة جزء منها موضوعي يتعلق بزيادة الطلب على هذا النوع من الغاز (L.B.G) الذي هو الغاز المنزلي وزيادة استخداماته، إذ لم يعد فقط للإستخدام في المطابخ بل دخل في الصناعات الأخرى.. وتزايدت المصانع التي تستخدم هذا الغاز إلى جانب ارتفاع عدد السيارات المعتمدة على الغاز كبديل عن البنزين ، وهذه أبرز العوامل الجديدة والخصيلة على الغاز عالياً.. تراقف مع هذه العوامل الموضوعية والخارجية وقوف الإنتاجية المحلية للغاز عند السقف المعهود وإن كنا حققنا العام الماضي زيادة في إنتاجه إلا أنها لا تتوافق مع زيادة الطلب- في الوقت الذي حصل فيه تراجع في كميات الغاز المنتج من مصافي عدن لظروف تحصل بعمر وتاريخ هذه المصفاة التي خدمت الاقتصاد الوطني طوال نصف قرن.. هذه الظروف مجملها خلقت هذا التطور الدراماتيكي للطلب المتزايد على مادة الغاز المنزلي.. كما أن هناك جزءاً من الأسباب مصطنعة تتمثل في الاحتكار من قبل البعض وأيضا ثقافة المواطن الاستهلاكية التي تساعد وتشجع المحتكرين.

الخزن الاستراتيجي
● **ماذا عن جهود الوزارة ممثلة بالشركة اليمنية للغاز والوحدات التابعة لها في الحد من تأثير هذه الظروف الموسمية وغير الموسمية على الاستقرار التوئني لمادة الغاز؟**

– هنا أود الإشارة وبصراحة إلى أننا كوزارة وكشركة غاز نتحمل مسؤوليتنا كمسؤولية مؤسسية، وأقولها بشجاعة أننا خلال الأعوام الماضية لم نبن بنية تحتية أساسية تخدم عملية استقرار تمويل الغاز ومشتقاته .. فمثلاً في العاصمة صنعاء لا زالت الوزارة ممثلة بالشركة تعتمد على الأسلوب التقليدي في خزن مادة الغاز في أسطوانات وهذا لا يكفي للتدخل في ضبط السوق أثناء الأزمات .. وبالتالي تحصل إشكالات في إمداد الغاز .. بمعنى أنه لا توجد لدينا خزانات للخزن الاستراتيجي في عواصم المحافظات الكبيرة تستطيع خلق استقرار تمويلي لعدة أشهر مع أن هذا يدخل في إطار الأمن القومي للبلد .. وبناءً على هذا العجز الذي نعرف به نحن اتخذنا إجراءات أولية مبنية على قرارات المجلس الاقتصادي والحكومة.. أحد هذه الإجراءات عمل دراسة وشروط مرجعية لإتزال مناقصات لبناء خزانات داخل صنعاء للسيطرة على تمويل الغاز واستنزج هذه الخزانات في أطرها الزمنية المحددة.. الأمر الثاني الحكومة سعت خلال الستين الماضية بتأجه إنشاء وحدة فصل للغاز في منطقة مارب التي هي أغنى مناطق اليمن بإنتاج الغاز ومعظم الغاز الذي ينتج وينسبة ٩٠٪ ينتج من مارب .. مهمة هذه الوحدة فصل الغاز المنزلي عن الغاز المسال الذي سيتم تصديره وستكون هذه الوحدة جاهزة لإنتاج (١٠) الاف برميل يومياً نهاية ٢٠١٠م لتكون بهذا حققتنا اكتفاء ذاتي.

اختلالات
● **منك تناولات إعلامية تشير إلى أن الأحداث الأخيرة والاختلالات المتمثلة في القطع هي من يثق وراء هذه الأزمة فهل بالإمكان توضيح خلفيات هذه التناولات؟**

– على هذا الصعيد هناك إشكالات أخرى مفاجئة وليست موضوعية ولا منطقية ولا عقلانية .. كان يحمل شخص على عاتقه

اختلالات
● **منك تناولات إعلامية تشير إلى أن الأحداث الأخيرة والاختلالات المتمثلة في القطع هي من يثق وراء هذه الأزمة فهل بالإمكان توضيح خلفيات هذه التناولات؟**

– على هذا الصعيد هناك إشكالات أخرى مفاجئة وليست موضوعية ولا منطقية ولا عقلانية .. كان يحمل شخص على عاتقه

– أنا ذكرت في البداية أنه لدينا لائحة تنظم هذه المسائل وفق مبدأ تناقسي وشفاف وهذه اللائحة معتمدة من المجلس الاقتصادي ومجلس الوزراء وعلى أساسها يتم التعامل والتدقيق والتمحيص لهذه الشركات ولما يخدم النهوض بواقع الاستثمار والتنمية في البلد وسواء كانت هذه الشركات كبيرة أو متوسطة ... ولا ننسى هنا أن نشير إلى أن اللائحة أفردت مساحة أو مواد تتعلق بالشركات العشر الكبرى في العالم وأن تعلم إن هذه الشركات العشر الكبرى في الصناعة النفطية ليست نفطية واقتصادية فحسب بل تلك حتى صناعة القرار السياسي في بعض دول العالم وبالتالي التعامل معها يفترض أن يكون ذا خصوصية معينة ومناسبة فعندما يصل سعر البئر الواحدة في البحر إلى مائة مليون دولار فإن يمكن أن ينفذ إلا من خلال شركة عملاقة .. خاصة الحفر في الأعماق قريب سقظرى أو المناطق الأخرى.

– أنا ذكرت في البداية أنه لدينا لائحة تنظم هذه المسائل وفق مبدأ تناقسي وشفاف وهذه اللائحة معتمدة من المجلس الاقتصادي ومجلس الوزراء وعلى أساسها يتم التعامل والتدقيق والتمحيص لهذه الشركات ولما يخدم النهوض بواقع الاستثمار والتنمية في البلد وسواء كانت هذه الشركات كبيرة أو متوسطة ... ولا ننسى هنا أن نشير إلى أن اللائحة أفردت مساحة أو مواد تتعلق بالشركات العشر الكبرى في العالم وأن تعلم إن هذه الشركات العشر الكبرى في الصناعة النفطية ليست نفطية واقتصادية فحسب بل تلك حتى صناعة القرار السياسي في بعض دول العالم وبالتالي التعامل معها يفترض أن يكون ذا خصوصية معينة ومناسبة فعندما يصل سعر البئر الواحدة في البحر إلى مائة مليون دولار فإن يمكن أن ينفذ إلا من خلال شركة عملاقة .. خاصة الحفر في الأعماق قريب سقظرى أو المناطق الأخرى.